الوثيقة

دورية تاريخية محكمة يصدرها

مركز الوثائق التاريخية بمملكة البحرين

العدد السابع والخمسون - السنة التاسعة والعشرون

المحرم ١٤٣١ هـ - يناير ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الوثيقة

دورية تاريخية مُحكَمة
يصدرها مركز الوثائق التاريخية
بمملكة البحرين
رقم التسجيل : MWTH 222

رئيس التحرير
سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة

نائب رئيس التحرير
د. علي أبا حسين

مدير التحرير
السيد أحمد حجازي

العدد السابع والخمسون - السنة التاسعة والعشرون
المحرم ١٤٣١هـ - يناير ٢٠١٠م

الوثيقة

لجنة المجلة

الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة
الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة
الدكتور علي أبا حسين

العنوان : مركز الوثائق التاريخية ص. ب. : ٢٨٨٨٢
المنامة - مملكة البحرين ☎ ١٧٦٦٤٨٥٤
جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير

فهرس

كلمة العدد :

■■■ مركز الوثائق التاريخية . . بين الحلم والواقع

بقلم : سمو الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة ٩

■■■ الوثائق التاريخية المسجلة . .

وأهمية مقارنتها بالروايات الشفهية

بقلم : الدكتور عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ١٤

■■■ نظرة في رسائل الإمام عبد الرحمن بن فيصل والملك عبد العزيز

بقلم : الدكتور علي أباحسين ٥٠

■■■ تطور التجارة في عمان خلال عهد سعيد بن سلطان

١٨٠٤ — ١٨٥٦م

بقلم : الدكتور فاضل محمد الحسيني ٦٨

■■■ تطور خطوط الملاحة البحرية حول الجزيرة العربية

بين الألفين الثالث والأول قبل الميلاد

بقلم : الدكتور مهيوب غالب أحمد كليب ٩٦

■■■ الخليج كما ورد في المشروع الذي قدمته البعثة الدبلوماسية

من جورجيا لملك فرنسا لويس الرابع عشر في القرن الثاني عشر

بقلم : البروفيسور غورام شيكوفاني ١٤٨

■■■ ولاية العلاء بن الحضرمي على البحرين

بقلم : الدكتورة نهال خليل يونس الشرابي ١٦٠

(القسم الإنجليزي)

■■■ مركز الوثائق التاريخية . . بين الحلم والواقع

بقلم : سمو الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة ٢١٤

■■■ مقدمة عن البحرين المعاصرة

بقلم : الدكتور على أباحسين ٢٠٩

■■■ الحفاظ على الثقافة وإعادة التفكير في الماضي

التراث الشفوي والمكتوب في الإمارات العربية ودول الخليج

بقلم : ديل إف إيكمان ١٩٧

■■■ التجارة والنقود في البحرين في العصور الوسطى

بقلم : الدكتورة أرليت نيجر ١٨٣

صورة الغلاف

طبيعة صامتة

للفنان السعودي

سعد عبد الله محمد العبيد

--0--

تصميم الغلاف الأخير

للمهندس خلدون علي أباحسين

المدير التنفيذي لمركز عيسى الثقافي

كلمة العدد

مركز الوثائق والوثيقة بين الحلم والواقع

بقلم : سمو الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة

ما أسرع ما تمضي الأيام . . إن نظرة إلى الوراء تكاد تجعل الإنسان لا يصدق أن عقوداً مرت . . فمنذ ثلث القرن تحول الحلم إلى حقيقة . . ومنذ ربع قرن تحول حلم آخر إلى واقع ملموس .

الحلم الأول كان (إنشاء مركز الوثائق التاريخية) . أما الحلم الثاني فكان (إصدار مجلة الوثيقة) .

قبل ثلث القرن كان البحث في تاريخ البحرين والمنطقة درباً شاقاً أمام اجتيازه عقبات وعقبات . . وكان المتصدي لهذا النوع من النشاط العلمي كمن نذر نفسه للمشقة والعناء .

لم يكن بالمنطقة إلا المراجع الأجنبية التي كتبها بعض المستشرقين وكان أهمهم وأشهرهم لوريمر . ونحن لا ننكر ما بذلوه من جهد وما تحملوه من مشقة وما أدوه من خدمة لكثير من فروع المعرفة . ونحن لا نفترض سوء النية . ولكننا نقول إن رصد مفردات مجتمع مثل المجتمع الخليجي بكل معطياته وتقاليده التي تواترت عبر حقب طويلة من الزمن تحتاج إلى المعايشة التامة، ولا يمكن لمؤرخ أو جغرافي أو باحث من خارج المنطقة أن يحيط إحاطة تامة بطبيعة الحياة في هذا المجتمع ولا بالفلسفة الكامنة وراء بعض العادات والتقاليد التي انحدرت منها الأجيال . لذلك وقع هؤلاء الباحثون في أخطاء عن غير قصد ولكنها في النهاية أخطاء في تفسير الكثير من العادات . وعلى سبيل المثال، تصور بعضهم أن قيام شخص ما بالزواج المتعدد معناه أن هذا الشخص محب للنساء وبالتالي اعتمد تقييمه لهذا الشخص ولتصرفاته على هذا الفهم . والحقيقة بالطبع هي أن التعدد أمر سمح به الدين لدواعٍ لم يكن ليفهمها أي مستشرق خاصة في بدايات القرن التاسع عشر . كما أن التعدد لبعض الشخصيات الهامة لم يكن لميل جنسي وإنما كان وسيلة لدعم التحالفات بين بعض المجموعات القبلية .

وهكذا في كثير من الأغلاط التي وقع فيها الكثيرون من الباحثين الأجانب نتيجة اختلاف المجتمعات التي عاشوا فيها عن المجتمع الخليجي الذي كتبوا عنه ورصدوا مفرداته . . وكانت هذه الأغلاط تنتقل من باحث لآخر حتى أصبحت لدى

بعض الكتاب الأجانب لونا من الثوابت أو مجموعة من الأغلاط تعتمد على خطأ رئيسي .

وكانت الخطورة الكبيرة هي أن هذه المراجع بكل ما فيها من خير وشر كانت هي المصادر المتاحة أمام الباحثين من أبناء المنطقة . . وكان المؤرخون الكبار يعتمدون على حدسهم في كثير من الأمور . . أما شباب الباحثين فقد سقط كثيرون منهم في مصيدة بعض المراجع الأجنبية . . هذه المصيدة كانت الشغل الشاغل وكان الحلم هو أن نتمكن من تصحيح هذا المسار وأن تعاد كتابة تاريخ البحرين والمنطقة على أسس موثقة وصادقة وبأيدي أبناء الخليج أنفسهم .

لم تكن المهمة سهلة ولم نكن نعرف أنها سهلة . . بل كنا متأكدين أننا اخترنا الدرب الصعب وأن المهمة أو الحلم المرجو، دونه جهد وعرق وعناء . . كان العمل يستهدف بالدرجة الأولى جمع الوثائق الأصلية الخاصة بالبحرين وبالمنطقة .

وبتأييد وتشجيع من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، عندما كان ولياً للعهد، بدأ البحث عن الوثائق في كثير من المضامين ولدى الكثير من الأرشيفات في الشرق والغرب . . وعبر السنين، بدأ المخزون يزداد تدريجاً وأمكن جمع عشرات الآلاف من الوثائق ذات العلاقة بالمنطقة . . ومن ثم فتح الباب للباحثين الشباب الذين كانوا يشدون الرحال إلى الشرق والغرب بحثاً عن وثيقة قد تساعدهم في كتابة بحث أو دراسة عن

البحرين أو الخليج دون أن تتصور مدى الصعوبة التي كان يتعرض لها الباحث الشاب الذي كان مضطراً للسفر إلى أوروبا وتكبد نفقات الإقامة الباهظة ليعود بعدة أسطر .

مثل هذا الشاب أصبح يجد بغيته الآن في بلده وفي (مركز الوثائق) الذي فتح أبوابه للجميع بلا استثناء والذي قدم لهؤلاء الباحثين كل الوثائق المتاحة مفهرسة ومصنفة لتكون قريبة التناول سهلة المنال .

وعلى نفس الدرب ومنذ أكثر من ربع قرن بدأ العمل لتحقيق الحلم الثاني . . كان الهدف الكبير هذه المرة هو إصدار دورية تكون ساحة تتحول على صفحاتها الوثائق المجموعة إلى دراسات موثقة وجاءت (الوثيقة) محققة لهذا الطموح إلى أبعد حد . . وخلال الأعداد المتتالية، والتي لم تتوقف أو تتأخر عن موعدها لأكثر من ربع قرن، تبارى الباحثون من كل مكان لنشر أبحاثهم ودراساتهم عن البحرين والخليج . . وأصبحت بأعدادها التي بلغت بهذا العدد الذي بين يديك أيها القارئ العزيز (٥٧ عددا) مرجعاً لا غنى عنه لمن يريد أن يعرف التاريخ الحقيقي والموثق عن البحرين وعن الخليج في كثير من الحقب التي مرت بالمنطقة والتي كانت من قبل تعتبر في عالم المجهول .

إننا ندرك دائماً أن الطموح لا يقف عند حد ولا يتوقف دون أفق، فمازال هناك الكثير مما نأمل في تحصيله . . ومما نرجو أن نوفي به، وفاءً بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا منذ ثلث قرن عند

إنشاء (مركز الوثائق) ومنذ أكثر من ربع قرن عند إصدار (مجلة الوثيقة) وهو أن يتحول مركز الوثائق إلى مقصد للباحثين وطلاب العلم وأن تتحول الوثيقة إلى ساحة لعرض الرأي والرأي الآخر وأن يتجمع من هذا وذاك الحصيلة المطلوبة والموثقة والكافية لكتابة تاريخ البحرين بما يتواءم مع حقيقة مكانتها وتاريخها ودورها البارز والمرموق في تاريخ المنطقة كلها، وهو دور احتفظت به صفحات التاريخ، وكان محوراً هاماً وفعالاً من محاور التاريخ في المنطقة قديماً وحديثاً .

والله ولي التوفيق

عبد الله بن خالد آل خليفة

تطور التجارة في

اهتم العمانيون منذ القدم بالتجارة، إذ كان التجار العمانيون معروفين في موانئ العالم المتباعدة لكون عمان تقع على الطرق التجارية بين الشرق والغرب وأفريقيا والهند .

لقد بلغ التطور التجاري ذروته في الدولة العمانية خلال عهد السلطان سعيد الذي ارتبط اسمه بازدهار تجارة القرنفل في شرق أفريقيا بعد أن ضم زنجبار إلى دولته عمان متخذاً منها عاصمة ثانية فضلاً عن مسقط الأمر الذي حمل المؤرخين على نعت دولته بـ (الإمبراطورية التجارية)[1] .

سنتناول في هذا البحث تطور التجارة في عمان خلال عهد السلطان سعيد من خلال المحاور التالية :

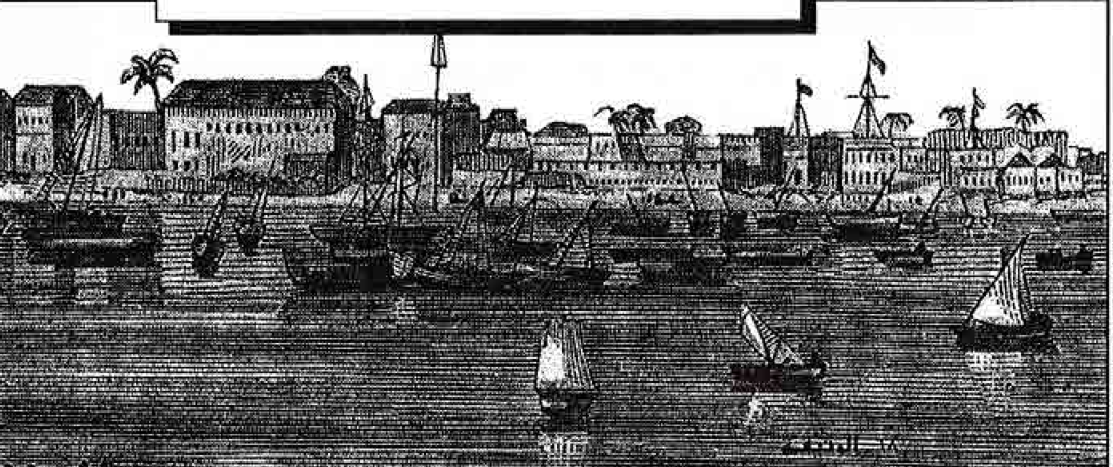

عُمان

خلال عهد سعيد بن سلطان

١٨٠٤-١٨٥٦م

بقلم : دكتور فاضل محمد الحسيني

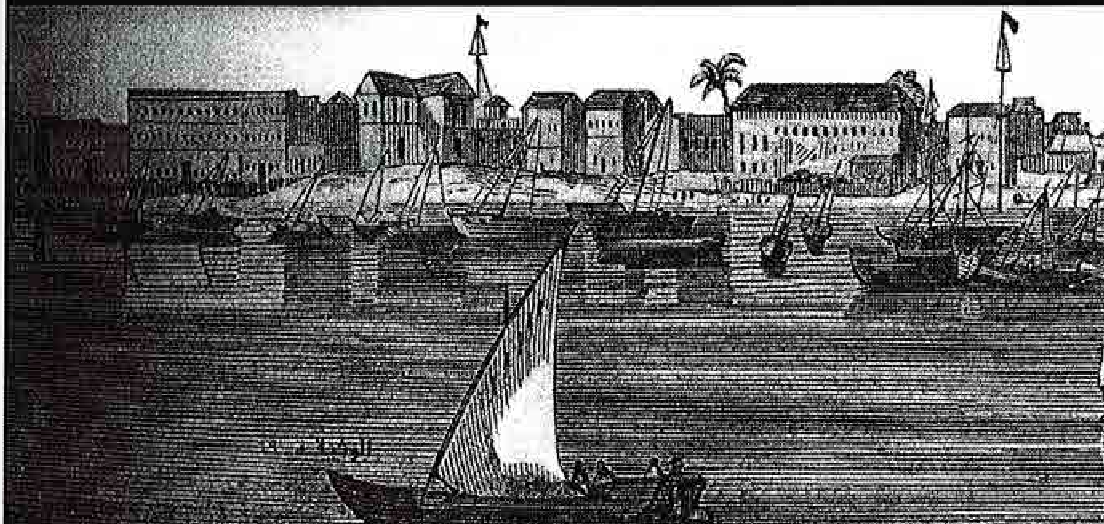

١ – البضائع المصدرة والبضائع المستوردة .
٢ – العلاقات التجارية العمانية .
٣ – المراكز التجارية العمانية الرئيسية .

معتمدين في ذلك على أبرز المصادر والمراجع المحلية والعربية والأجنبية .

١ – البضائع المصدرة والبضائع المستوردة .

تطورت التجارة كثيراً فترة حكم السلطان سعيد لعمان حيث اعتبرت هذه الفترة من أزهى الفترات التاريخية التي مرت بها عمان إذ لعبت التجارة خلالها دوراً كبيراً في غنى عمان وثرائها بما يتناسب وامتدادها الآسيوي الأفريقي يومئذ[٢] .

كانت التجارة في عمان أيام السلطان سعيد تتمثل بوفرة مختلف السلع والبضائع القيمة الفاخرة ومن الأصناف الجيدة سواء المصدرة منها أو المستوردة أو تلك التي تدخل ضمن تجارة التوزيع وهي البضائع التي تستورد ثم يعاد تصديرها وقد شكلت جميعاً البضائع المصدرة والمستوردة وبضائع تجارة التوزيع الدعامة الأساسية للاقتصاد العماني حينئذ[٣] .

سنتطرق في هذا المحور بشيء من التفصيل للبضائع المصدرة أولاً والتي كانت تشمل : اللؤلؤ والفضة والذهب والكبريت والملح والنحاس والزرنيخ والزعفران والبخور والفواكه المجففة والأعشاب الطبية، فضلاً عن التمور والأنسجة .

ولا يتسع مجال هذا البحث إلى تناول جميع هذه البضائع كلاً على حدة، لذا سنحاول بعض التفصيل للبضائع المهمة التي كانت تصدرها عمان خلال

حكم السلطان سعيد والتي كانت تشكل الثقل النوعي للتجارة العمانية يومذاك .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك من الصادرات التي لم تقتصر على عهد السلطان سعيد بل سبقت عهده منذ عدة قرون وعمان مستمرة في تصديرها إلى الخارج، إلا أن السلطان سعيد عمل على تطويرها وتحسينها ووضع لها صيغاً جديدة ومتطورة لتصديرها، ولعل من أبرز هذه البضائع هي (البخور) تلك التجارة القديمة العريقة لعمان، إذ كان العالم القديم يستهلك منه الكثير، وقد استمرت بضاعة (البخور) تشكل بضاعة هامة للتصدير من عمان لعدة قرون[٤] .

الواقع، إن مادة البخور كانت وراء شهرة مدينة (ظفار) العمانية حيث كان مقر إنتاجها . والبخور عبارة عن المادة المستخرجة من اللبان الموجودة بوفرة في مدينة ظفار والتي تعد من أفضل مناطق العالم لإنتاج البخور، ويعتقد أنها ذات المنطقة التي أشار إليها (سفر التكوين) باسم "سفار"[٥] .

ومن الصادرات العمانية الأخرى هو (التبغ) الذي كان يزرع في ساحل الباطنة منذ القدم فيستهلك قسم منه ويصدر القسم الآخر إلى الخارج، كذلك تعد الفواكه والخضراوات من صادرات عمان القديمة والتي استمرت حتى مجيء السلطان سعيد الذي أقدم على تطويرها وازدهار زراعتها والعمل على تجفيف القسم الكبير منها ثم تصديره للدول المجاورة، فضلاً عن تقديم البعض منها إلى السفن الزائرة لموانئ عمان المختلفة .

ومن الصادرات أيضاً الأسماك بمختلف أنواعها المجففة منها أو الطازجة كالسردين مثلاً .

كما تعتبر التمور من صادرات عمان القديمة والتي استمرت حتى عهد السلطان سعيد والتي أحدث عليها خلال عهده تطورات كثيرة من حيث

زراعتها والإكثار من الأصناف الجيدة منها لتصديرها حيث أن زراعة النخيل منتشرة في مناطق عدة من عمان، فقد قدر عدد النخيل فقط في وادي سمائل بأكثر من نصف مليون نخلة خلال القرن التاسع عشر، وهناك العديد من الأنواع الجيدة من التمور العمانية منها تسمى بـ (ميسلي) و(فرض) و(خلاص)، وقد تصدرت هذه الأصناف الجيدة صادرات عمان إلى أمريكا بعد أن فتح السلطان سعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية وطيدة فضلاً عن العلاقات الدبلوماسية(٦) .

ومن صادرات عمان الأخرى (الليمون) المعروف بمنحه وقاية ضد مرض الإسقربوط الذي عادة ما يصيب البحارة، ويعد الليمون الصغير الأخضر من المنتجات العمانية الهامة إذ تحظى بالدرجة الثانية بعد التمور باهتمام المزارعين العمانيين الذين يقدمون على تجفيفه ثم تصديره إلى دول الخليج العربي وإلى جنوب العراق بالتحديد حيث يسمونه بـ (لومي البصرة)، حيث يصنع العراقيون منه شراباً يطلق عليه اسم (الشاي الحامض)(٧) .

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن التجارة في عمان أيام السلطان سعيد أن نذكر بأن الازدهار التجاري لعمان خلال عهده لم يحدث اعتباطاً وإنما جاء نتيجة لسياسة تجارية ناجحة انتهجها السلطان سعيد والتي كانت تتمثل بالتنسيق الجيد للفعاليات التجارية القائمة بين سواحل الهند والخليج العربي والبحر الأحمر وشرق أفريقيا، فضلاً عن اتباعه لنظام ضرائبي جيد ساعد كثيرا على نجاح التجارة وازدهارها في دولته عمان، حيث كان النظام الجمركي الذي وضعه السلطان سعيد يساعد كثيراً على انتعاش التجارة سواء فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات، فقد كانت الضريبة المفروضة على الواردات التي تصل عمان من خلال جميع موانئها لا تزيد على (٥٪)، بينما أعفيت تماماً الصادرات العمانية إلى العالم من الضرائب، ولم يفت السلطان سعيد الالتفات إلى النظام النقدي حيث كان النظام النقدي في عهد الذين سبقوه في الحكم

مرتبطاً بالعملة الأجنبية (وهي الريال الألماني والنمساوي والأسباني) فعمل السلطان سعيد على فك هذا الارتباط مؤسساً نظاماً نقدياً جديداً وبسيطاً حلّ محل النظام النقدي السابق[٨] .

أما الصادرات التي دخلت تاريخ التجارة العمانية لأول مرة في عهد السلطان سعيد والتي ظهرت بفضل جهده الشخصي فهي التجارة بمحصول (القرنفل)، حيث اهتم السلطان سعيد خلال عهده بتطوير هذه التجارة بعد أن بذل جهوداً استثنائية لإدخال زراعة القرنفل ونجاحها في زنجبار ثم تصديره للعالم حيث شكلت عوائد مزارع القرنفل قبل نهاية عهده ثلث الدخل للدولة العمانية، كما بلغت في مراحل تاليـة من عهده أن تنتج زنجبـار وحدها نســبة (٩٥٪) من إنتاج العالم من محصول القرنفل[٩] .

لقد حول السلطان سعيد شرق أفريقيا بعد ضمها إلى دولته عمان إلى مجتمع زراعي بالدرجة الأولى، وأدخل أنواعاً عديدة من الحاصلات فيها وبخاصة زراعة القرنفل حتى غدت جزيرتا زنجبار وبمبا تمدان العالم بالنصيب الأوفر من هذا المحصول[١٠] .

ويرى العديد من المؤرخين العرب والأجانب بأن من أفضل إنجازات السلطان سعيد في شرق أفريقيا وأكثرها نفعاً للاقتصاد العماني هو تشجيعه الكبير لزراعة القرنفل ونجاحه الرائع في ذلك بعد إصراره على النجاح فيه من خلال بذل المزيد من المحاولات والتشجيع الكبير لزارعيه والعناية الفائقة من لدنه من أجل إنجاح زراعة وتجارة هذا المحصول، ولذلك يعد السلطان سعيد واضع الحجر الأساس لزراعة محصول القرنفل في شرق أفريقيا كما عدّ بعض المؤرخين أن شجرة القرنفل تعتبر النصب التذكاري الخالد للسلطان سعيد، لأنها تخلد ذكراه وشاهدة على جهده الخير في هذا الميدان[١١] .

أما بقية الصادرات العمانية خلال عهد السلطان سعيد فهي كثيرة ولكنها لا ترقى في الأهمية أو المردود الاقتصادي لما تقدم ذكره ومنها النحاس والخشب والأحجار الكريمة والتحف الخشبية والخرز كما كانت عمان تصدر كذلك التفاح ولب جوز الهند المجفف وصمغ الكوبال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات(١٢) .

وعند الانتقال إلى البضائع المستوردة أيام السلطان سعيد نجدها تتضمن الأنسجة القطنية والزنجبيل والهيل والقطن والصوف وخشب الصندل والفلفل وجوز الطيب والقرفة والمسك والكافور والحديد والأرز والرصاص والزيت(١٣) .

أما السلع المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية زمن السلطان سعيد فكانت تتضمن الشراشف والملاءات القطنية والأواني المنزلية والبنادق والبارود ومخزونات السفن والساعات والأحذية والتوابل(١٤) .

لم يكن اهتمام السلطان سعيد مقتصراً على البضائع المصدرة فقط وإنما كانت بصمات اهتمامه واضحة أيضاً في اقتناء البضائع المستوردة ومناطق الاستيراد منها، فقد كان السلطان سعيد تاجراً قبل أن يكون حاكماً وكثيراً ما كان يردد هذا القول أمام زائريه : "إنني لست إلا تاجراً" .

ولذلك تمكن السلطان سعيد من تحويل دولته عمان ذات الطبيعة المجدبة والأرض الفقيرة إلى بلاد غنية مرفهة من خلال تنشيط التجارة فيها سواء في حقل الصادرات أو الواردات لعمان .

وفي نهاية المحور لابد من التطرق إلى تجارة التوزيع بشيء من التفصيل والتي أشرنا إليها في مطلع المحور وهي ما نطلق عليها (التجارة الوسيطة) لأن بضائع هذه التجارة تدخل ضمن البضائع المستوردة كما تدخل بذات الوقت ضمن البضائع المصدرة لكونها تستورد من خارج عمان فيؤخذ منها ما يسد حاجة البلاد ثم يصدر الفائض إلى الخارج وهي ليست بالتجارة البسيطة ذات

المردود الضئيل، وإنما على العكس، كانت تدر على عمان أرباحاً طائلة، فالثروة التي كان يحصل عليها العمانيون في عهد السلطان سعيد من جراء استيراد (البن) فقط من مينائي (الحديِّدة) و (المخا) في اليمن وحده كاف لثراء عمان وغناها لأنه كان يساوي نصف الكمية المنتجة في اليمن سنوياً وهو يكفي لتلبية الطلب عليه من قبل فارس والبلدان العربية والدولة العثمانية إضافة للدول الأوروبية كألمانيا وروسيا وبولندا(١٥) .

كذلك الأمر بالنسبة لتجارة (اللؤلؤ) فقد تصاعدت حركة تجارة التوزيع للـ (اللؤلؤ) إبان عهد السلطان سعيد بشكل لم يسبق له مثيل . وقد رافق ذلك التطور الكبير لإنتاج اللؤلؤ من مصائد اللؤلؤ التابعة للبحرين وقطر والكويت وأبو ظبي . ومن مميزات عهد السلطان سعيد التجارية أن الخليج العربي خلال عهده كان يعد السوق الدولية الرئيسية لتجارة اللؤلؤ، وكان التجار العمانيون إضافة للتجار الهنود والإنجليز والفرس يتنافسون على شراء اللؤلؤ من الخليج العربي باعتباره النوع الأجود والأفضل والأكثر ندرة في العالم، إذ يتنافس على شرائه العديد من الدول كفارس ومصر والهند وأوروبا وأمريكا، وقد لعبت عمان خلال عهد السلطان سعيد دوراً كبيراً في شراء اللؤلؤ من إمارات الخليج العربي ومن ثم تصديره إلى أمريكا وأوروبا وفارس حتى أن السلطان سعيد شخصياً كان يحتفظ لنفسه بثروة هائلة من أندر أنواع اللؤلؤ في العالم(١٦) .

كذلك دخلت التمور العراقية والأنسجة الهندية ضمن نطاق تجارة التوزيع – التجارة الوسيطة – حيث كانت عمان تستورد التمور من العراق والأنسجة من الهند لتقوم بعد ذلك بتصديرها لمينائي الحديِّدة والمخا اليمنيين .

ومن الجدير بالذكر أن تجارة التوزيع – التجارة الوسيطة – لم تكن وليدة عهد السلطان سعيد بل إنها قديمة قدم التاريخ العماني وقد استمرت مزاولتها من قبل العمانيين حتى مجيء عهد السلطان سعيد الذي بذل جهودا كبيرة لتطويرها وازدهارها فقد أخذت عمان خلال عهده تستورد البضائع العديدة

والمتنوعة من الشرق الأقصى وفارس والبلاد العربية لتمر بمركزي عمان (مسقط وصحار) ثم تصدر خارج عمان حسب مناطق الطلب عليها، فهناك الكثير من السلع أمثال التمور والموز والتين والعنب وفواكه المناطق المدارية وأنواع الحمضيات كانت تدخل أيضاً ضمن هذه التجارة(١٧) .

٢ - العلاقات التجارية لعمان خلال عهد السلطان سعيد

لقب عصر السلطان سعيد بالعصر الذهبي نسبة للإنجازات الكبيرة التي حققها لعمان في عهده وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والذي يهمنا في هذا البحث هو الصعيد الاقتصادي وبالتحديد التجارة التي ازدهرت كثيراً خلال عهده نتيجة لعوامل عدة من أهمها الاهتمام الفائق الذي كان يوليه السلطان سعيد للتجارة، والإجراءات العديدة التي اتخذت في عهده من أجل تذليل الصعاب والعقبات أمام التطور التجاري ومن بينها إقامة أمتن وأوثق العلاقات التجارية مع أغلب دول العالم .

والواقع أن التسهيلات الاقتصادية التي اتخذتها عمان خلال عهد سعيد لم تقتصر على تجارة العمانيين فحسب بل شملت كذلك التجار الأجانب(١٨)، الأمر الذي دعا الكثير من دول العالم إلى التعامل التجاري مع عمان، حيث أن أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والهند وفارس وإمارات الخليج العربي وأفريقيا كانت ترتبط مع عمان بأفضل العلاقات التجارية التي تدر الأرباح الطائلة لكل من الطرفين(١٩) .

سنتناول في هذا المحور أهم العلاقات التجارية لعمان مع دول العالم خلال عهد السلطان سعيد وهي كثيرة ومتشعبة لا يتسع نطاق البحث لها، إلا أننا سنولي الاهتمام للعلاقات التجارية المتميزة التي ارتبطت بها عمان والتي كانت

تدر عليها الأرباح الطائلة أو تلك العلاقات التي تشكلت لأول مرة خلال عهد السلطان سعيد، كما حدث ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية .

عقد السلطان سعيد علاقات تجارية متينة مع العديد من القوى الدولية والمحلية الرئيسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الأمر الذي أدى إلى تحول عمان ذاتها إلى إحدى القوى الدولية الرئيسية في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي[٢٠] .

لقد دشن السلطان سعيد بداية عهده بالعلاقات التجارية مع فرنسا عام ١٨٠٧م، إذ عقد اتفاقية تجارية معها، وقعها من الجانب الفرنسي الجنرال (ديكان) حاكم جزيرة فرنسا (جزر القمر حالياً)، ومن الجانب العماني وقعها السلطان سعيد شخصياً وقد تعهدت فرنسا بموجب هذه الاتفاقية التجارية بعدم التعرض للسفن العمانية التجارية، حيث كانت فرنسا تخوض صراعاً مع بريطانيا يومئذٍ وقد وافق السلطان سعيد وفق هذه المعاهدة أن يكون لفرنسا وكيل تجاري في العاصمة مسقط[٢١] .

كما وقع السلطان سعيد اتفاقية تجارية أخرى مع فرنسا وذلك في عام ١٨١٧م، وقد وقعها من الجانب الفرنسي (دي يونيون) وقد منحت هذه الاتفاقية الأفضلية التجارية لكلا البلدين .

الواقع أن السلطان سعيد قد أقام علاقات تجارية متميزة مع فرنسا طيلة حكمه لعمان وقد وصلت العلاقات التجارية بينهما إلى ذروتها في عام ١٨٤٤م عندما وقعت بينهما معاهدة للصداقة والتجارة وقعها من الجانب الفرنسي (مسيو رومان دنيوسي) تضمنت هذه المعاهدة بنوداً عدة أغلبها أعطت الامتيازات التجارية لكلا البلدين، فضلاً عن موافقة السلطان سعيد على بناء مخازن تجارية فرنسية في منطقة زنجبار[٢٢] .

أما العلاقات التجارية العمانية البريطانية خلال عهد السلطان سعيد فقد شهدت هي الأخرى تميزاً ملحوظاً في العلاقات ومتانة في الروابط التجارية، خاصة وأن بريطانيا قد طلبت من السلطان سعيد تحريم تجارة الرقيق ومحاولة إقناع شيوخ وأمراء دول الخليج العربي بهذا الأمر، وقد استجاب السلطان سعيد لطلب بريطانيا على الرغم من الخسارة الفادحة التي تعرض لها التجار العمانيون من جراء ذلك، منطلقاً في ذلك بدوافع إنسانية وليست مادية لكونه الوحيد الذي ساهم بفاعلية في محاربة تجارة الرقيق، بيد أن دولاً عديدة أوروبية مثل أسبانيا والبرتغال لم تنصع لمثل هذا الإجراء على الرغم من المغريات المادية التي عرضت عليها[٢٣] .

كما وقع السلطان سعيد اتفاقية تجارية مع بريطانيا في الحادي والثلاثين من شهر مارس (آذار) عام ١٨٣٩م وقعها عن الجانب البريطاني (روبرت كوكان) الذي كان يشغل منصب القنصل البريطاني في مسقط، وقد تضمنت بنود هذه الاتفاقية التبادل التجاري والتسهيلات التجارية من البلدين فضلاً عن الإشارة إلى التصدي ومحاربة تجارة الرقيق في عموم المنطقة والمساهمة معاً في إنجاز هذا الأمر .

إن السلطان سعيد بعقده الاتفاقيات التجارية مع الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا قد ساهم بشكل كبير في الازدهار التجاري ليس في عمان فحسب، وإنما في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي كذلك، لذلك أقدمت الجمعية الملكية الآسيوية في لندن على اختيار السلطان سعيد كعضو شرف فيها بسبب دوره الكبير في تطوير التجارة وإشاعة السلم والاستقرار على سواحل الخليج العربي والمحيط الهندي[٢٤]، غير أن العلاقات التجارية بين عمان والولايات المتحدة الأمريكية قد نشأت لأول مرة خلال عهد السلطان سعيد بالذات، حيث تم التوقيع على اتفاقية تجارية بينهما في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر (أيلول) عام ١٨٣٣م[٢٥]، وقعها عن الجانب العماني السلطان سعيد

نفسه في زنجبار بينما وقعها عن الجانب الأمريكي المبعوث الأمريكي لعمان (إدموند روبرتس)، وقد تضمنت الاتفاقية التسهيلات التجارية من البلدين وتعهد أمريكا بالاتجار مع عمان ومعاملة السفن العمانية والتجار العمانيين معاملة الأفضلية في الموانئ الأمريكية كما منحت الاتفاقية الحرية للأمريكان في البيع والشراء في عمان، فضلاً عن دفع الأمريكان رسماً جمركياً قدره ٥٪ على جميع بضائعهم الواردة من عمان(٢٦) .

مما تجدر الإشارة إليه أن عمان تعد أول دولة في المنطقة توقع اتفاقية تجارية مع أمريكا وثاني دولة عربية بعد المغرب وقد فتحت بنود هذه الاتفاقية آفاقاً تجارية رحبة بين عمان وأمريكا أسفرت عن توطيد العلاقات بينهما وقد ذكرت لنا المصادر التاريخية بأن السفن التجارية الأمريكية التي وصلت إلى زنجبار بعد عقد الاتفاقية مباشرة قد بلغت تسع سفن فضلا عن السفن الشراعية التي كانت مختصة بتجارة الحيتان يومئذٍ، التي تكثر في منطقتي زنجبار وبمبا، حيث كانت هذه التجارة تدر أرباحاً طائلة .

كان السلطان سعيد لا يدخر جهداً من أجل التطوير ودعم العلاقات التجارية لعمان مع العالم فهو لم يكتف بعقد الاتفاقيات فحسب وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك حيث كان يستخدم ربابنة السفن التجارية من أجل الاتصال بالتجار في دولهم ونشر الدعاية والترغيب بالتجارة مع عمان وهذا ما فعله السلطان سعيد مع ربابنة إحدى السفن (أولد سالم) حيث وجه الدعوة من خلالهم إلى أغلب التجار الأمريكيين من أجل الاتجار مع عمان(٢٧) .

الواقع، أن السلطان سعيد لم يترك علاقاته التجارية مع أمريكا يصيبها الوهن أو ينتابها الفتور بل كان دائماً يتواصل مع الحكومة الأمريكية من أجل تطوير العلاقات التجارية بينهما، فمرة بعث برسالة ودية للرئيس الأمريكي من أجل نمو وتطوير العلاقات بينهما، وتارة بعث ممثله الشخصي (أحمد بن نعمان الكعبي) على متن السفينة (سلطانة) إلى نيويورك عام ١٨٤٠م، حيث

كانت أول سفينة عربية تلقي مراسيها في ميناء نيويورك، وقد عدت هذه الاتفاقية من لدن السلطان سعيد مناسبة جيدة للإعلان عن تمتين العلاقات التجارية بين البلدين(٢٨) .

ومن الجدير بالذكر أن المعاهدات التجارية التي عقدت بين الدول العربية والدول الغربية فيما بعد قد اتخذت من الاتفاقية العمانية الأمريكية نموذجاً يحتذى به لكونها أول اتفاقية شاملة للتجارة والصداقة عقدت بين حاكم عربي من الخليج وقوة دولية كبرى صاعدة وبذات الوقت كانت الاتفاقية تعد مغامرة أمريكية خارج حدودها مهد لها أحد التجار الأمريكيين يدعى (إدموند روبرتس) الذي قدم لعمان أول الأمر كتاجر بصفة شخصية ثم عاد لها ثانية على ظهر السفينة الأمريكية (بيكوك) بصفة رسمية حاملاً معه رسالة من الرئيس الأمريكي(أندرو جاكسون) إلى السلطان سعيد وقد شجع هذا الاهتمام من دولة كبرى السلطان سعيد كثيراً على تطوير تجارته عبر البحار وتوسيع شبكة علاقاته التجارية مع دول العالم(٢٩) .

ولابد هنا من الإشارة إلى أن الصلات التجارية بين عمان وأمريكا قبل توقيع الاتفاقية التجارية لعام ١٨٣٣م كانت موجودة بين البلدين، إلا أنها كانت صلات بسيطة يقوم بها تجار أفراد حيث تفيد لنا المصادر التاريخية بأن أول سفينة أمريكية رست في زنجبار هي السفينة (لافريل) عام ١٨٢٥(٣٠)، أما كعلاقات تجارية بالمستوى التي ظهرت فيه عقب توقيع اتفاقية عام ١٨٣٣م فلم تكن موجودة البتة، وإنما ظهرت وتطورت بعد توقيع الاتفاقية وخاصة عندما أقدمت أمريكا على تعيين قنصل لها في زنجبار (ريتشارد) عام ١٨٣٧م و(هنري) كقنصل لها في مسقط عام ١٨٣٨م(٣١)، عندئذ أخذت البضائع الأمريكية تصل إلى عمان على متن السفن الأمريكية لتعود محملة بمختلف البضائع العمانية .

وفي نهاية هذا المحور لابد لنا من التنويه بأن السلطان سعيد خلال حكمه لعمان كان يدرك تماماً أهمية التجارة لعمان وبذات الوقت يعرف بخبرته كتاجر أهمية الخطوات العمانية التي تسهم في ازدهار هذه التجارة وتطورها، فالعلاقات التجارية مع أمريكا مثلاً لم تكن اعتباطاً أو مجرد نزوة طارئة، وإنما اتخذها السلطان سعيد بعد دراسة وتمحيص تامين لكونها العلاقات الأولى التي تمت في عهده لعمان وللمنطقة برمتها، وقد عادت على عمان والمنطقة بالخير الوفير. والسلطان سعيد لم يكتف بعلاقات التجارة مع أمريكا والدول الغربية والتي كان يعد تجارها من أكثر التجار جرأة، بل وثق كذلك علاقاته التجارية مع الدول الواقعة على المحيط الهندي إضافة للدول الغربية.

وكان هذا الأمر يعد من المقومات الأساسية لسياسة السلطان سعيد الناجحة والتي جعلت عهده من أكثر العهود التي مرت بها عمان تألقاً وازدهاراً[٣٢].

كما لا يفوتنا أن نذكر ارتباط السلطان سعيد بعلاقات تجارية مع البرتغال إذ وقع اتفاقية تجارية معها في العشرين من شهر أكتوبر (تشرين الثاني) عام ١٨٤٣م، وقد تضمنت بنود هذه الاتفاقية إجراء التسهيلات التجارية بين البلدين واستقبال السفن العمانية في الموانئ البرتغالية وتنظيم الأوراق الخاصة بتلك السفن فضلاً عن تحسين العلاقات التجارية بين عمان والبرتغال[٣٣].

وهناك العديد من العلاقات التجارية التي ارتبطت بها عمان أيام السلطان سعيد ولكنها لا ترقى إلى مستوى العلاقات التجارية الآنفة الذكر من حيث الأهمية أو المردود الاقتصادي، لأن المصادر التاريخية تذكر لنا بأن عمان خلال عهد السلطان سعيد قد عقدت أكثر من عشرين اتفاقية تجارية مع دول العالم وقد وقع على أغلبها السلطان سعيد بنفسه.

٣ - المراكز التجارية العمانية الرئيسية :

انتشرت العديد من المراكز التجارية على امتداد السواحل العمانية وقد ازدادت أعدادها في عهد السلطان سعيد بسبب إلحاق شرق أفريقيا بدولته عمان وبذلك أصبح لدى عمان مراكز تجارية أفريقية فضلاً عن المراكز في الشطر الآسيوي .

سنتطرق في هذا المحور إلى أبرز المراكز التجارية العمانية التي كانت تعمل على مدار الساعة وتزدحم فيها السلع التجارية طيلة أيام السنة سواء السلع المصدرة أو المستوردة أو التي تدخل ضمن تجارة التوزيع ، وهذه المراكز هي :

أولاً : مركز مسقط التجاري :

كانت مسقط مركزاً رئيسياً لتجمع البضائع وتوزيعها في غرب المحيط الهندي، ومن أهم موانئ هذا المحيط إن لم يكن أهمها على الإطلاق، بل صارت من المراكز أو الموانئ الدولية المهمة حيث كانت السفن الحربية والتجارية الداخلة أو المغادرة للخليج العربي تمر بمسقط(٣٤) .

لقد اهتم السلطان سعيد خلال فترة حكمه لعمان بمركز مسقط التجاري وذلك لأهميته القصوى في رفد التجارة العمانية وازدهارها ، فأقدم على إجراء التسهيلات التجارية في هذا المركز فضلاً عن تشييد أحواض كبيرة فيه لبناء مختلف أنواع السفن(٣٥) .

وقد ذكرت لنا الوثائق الإنجليزية أهمية مركز مسقط التجاري إذ أكدت بأن التجارة كانت مزدهرة جداً فيه أيام السلطان سعيد، وأن الاتصال بين هذا المركز التجاري ومراكز الخليج العربي والبحر الأحمر كانت تتم بصورة مستمرة

وذلك بواسطة السفن العمانية، أما الاتصال بين مراكز الهند ومركز مسقط التجاري فكان يتم عبر السفن العمانية والسفن التي يمتلكها التجار الآسيويون والأوروبيون، وكانت هذه السفن تجري ما بين مركز مسقط وموانئ بومباي وسورات وكلكتا وهي تحمل على متنها بضائع مختلفة مثل اللؤلؤ والكبريت والنحاس والعفص والتمور والفواكه وغيرها من البضائع، وفي العودة إلى مركز مسقط التجاري كانت تجلب بضائع كثيرة مثل الأنسجة القطنية والصوف والفلفل والهيل والكافور والحديد والصلب وغيرها .

أما السفن الأوروبية التي كانت تتردد على مركز مسقط التجاري فكانت تحمل منه إلى الهند بضائع شتى من أهمها النقود الفضية والذهبية واللؤلؤ والنحاس .

كما تفيد لنا الوثائق الإنجليزية بأهمية مركز مسقط التجاري حيث تذكر بأنه كان من المراكز التجارية المتميزة لأن تجارته كانت مهمة جداً وواسعة . وتستنتج هذه الوثائق وتقول بأن مركز مسقط مادام يحقق وفرة من المكاسب فإن التجارة فيه لابد وأن تظل مزدهرة لعهود طويلة، وتستطرد قائلة : ومن الغريب أن العديد من المراكز التجارية العثمانية أو الفارسية قد أصابها الكساد التجاري فترة من الزمن بينما بقي مركز مسقط نشطاً بتجارته وتجاره وتزداد مبيعاته ومشترياته، الأمر الذي جعل التجار فيه أكثر اندفاعاً وثراءً[٣٦] .

لقد تألق مركز مسقط التجاري كثيراً في عهد السلطان سعيد وتكاد المصادر العربية والأجنبية تجمع على هذه الحقيقة . وعلى الرغم من أن أوروبا بدأت منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر في صنع السفن التجارية وسكك الحديد وأجهزة البرق وغيرها، إلا أن مركز مسقط ظل يستقبل حوالي خمسة أثمان تجارة الخليج التي كانت تتوقف عنده طيلة الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر بل بقيت السفن التجارية حتى عام ١٨٥٤م تنقل حوالي نصف هذه التجارة عبر ميناء مسقط التجاري، وعلى هذا الأساس احتفظ مركز مسقط

التجاري طيلة عهد السلطان سعيد بأهميته القصوى كمركز توزيع تجاري، وتفيد لنا إحدى الإحصائيات عن حجم العائدات المادية لمركز مسقط التجاري خلال عهد السلطان سعيد فتذكر بأن تجارة التوزيع وحدها كانت عوائدها تقدر بما يعادل (١,٨) مليون جنيه إسترليني[٣٧] .

لقد تحقق الكثير من مظاهر الازدهار التجاري للمراكز التجارية العمانية خلال عهد السلطان سعيد ومنها مركز مسقط، فالعلاقات التجارية التي ارتبطت بها عمان ولاسيما مع الدول الأوروبية الكبرى وأمريكا دليل واضح على أهمية عمان ومراكزها التجارية وخاصة مركزي مسقط وزنجبار التجاريين .

وفي هذا الصدد يذكر لنا "مايلز" بأن الطراد الأمريكي (بيكوك) الذي قام بزيارة لمركز مسقط عام ١٨٣٣م وعلى ظهره المندوب الأمريكي (إدموند روبرتس) من أجل التفاوض مع السلطان سعيد على إقامة العلاقات التجارية بين البلدين، كانت هذه الزيارة بالذات حدثاً على جانب كبير من الأهمية خلال عهد السلطان سعيد لأنها جاءت برهاناً واضحاً عن أهمية عمان التجارية، وقد تعدت العالم القديم إلى العالم الجديد وأثارت اهتمامه[٣٨] .

ولا ننسى في نهاية الحديث عن مركز مسقط التجاري أن ننوه بما كان يتميز به هذا المركز من أفضلية خاصة يحبذها التجار في جميع أرجاء العالم وكذلك الأمر مع الدول التي تبعث سفنها التجارية إلى مسقط سواءً للتصدير أو الاستيراد، تلك الخاصية هي استتباب الأمن والاستقرار وسيادة النظام في مركز مسقط التجاري أيام السلطان سعيد، الأمر الذي أدى إلى الازدهار التجاري العماني كما أصبح مركز مسقط سوقاً هامة ليس في عمان وحدها بل في منطقة الخليج العربي برمتها[٣٩] .

الواقع أن صفة الاستقرار والأمن الذي كان يتمتع به المركز التجاري مسقط هي صفة هامة نسبة للمراكز التجارية في عموم المنطقة التي كان يسودها الفوضى والاضطراب بيد أن مركز مسقط كان يحظى بحكومة قوية حازمة وفرت الحماية والطمأنينة لجميع العاملين في التجارة وذلك من خلال تواجد السفن الكبيرة التي كانت مهمتها الحفاظ على الأمن وسلامة العاملين في مركز مسقط التجاري وحماية السفن التجارية العمانية والأجنبية على حد سواء، فضلاً عن حماية التجار بمختلف جنسياتهم والذي كان مركز مسقط التجاري يعج بهم طيلة أيام السنة[٤٠] .

ثانياً : مركز زنجبار التجاري :-

ظهر مركز زنجبار التجاري كمركز مهم ومرموق ضمن الدولة العمانية في عهد السلطان سعيد بعد أن ضم شرق أفريقيا إلى دولة عمان بصورة فعلية وبشكل رسمي عام ١٨٢٨م[٤١] .

وتعود أهمية عهد السلطان سعيد في زنجبار إلى تطبيقه سياسة اقتصادية كان يهدف بها زيادة دخل عمان لاستغلال الأراضي الأفريقية البكر، ومما يؤكد ذلك أن السلطان سعيد قد آثر عند انتقاله إلى زنجبار أن يأخذ معه الأثرياء وكبار التجار من العرب واليهود الذين قاموا بنشاط وافر في القسم الأفريقي من دولته[٤٢] .

ومما تجدر الإشارة إليه أن صلات العمانيين بشرق أفريقيا قديمة تمتد إلى عدة قرون قبل تولي السلطان سعيد الحكم في عمان، إذ أن أول وصول لهم كان في عام ٧٠٠م عندما هرب سليمان بن عبد الجلندي وأخوه سعيد من عمان إلى شرق أفريقيا خوفاً من بطش الحجاج بن يوسف والي الخليفة عبد الملك بن مروان على العراق[٤٣] .

وقد توطدت علاقات العمانيين بشرق أفريقيا بعدما تمكن العمانيون من طرد البرتغاليين من بلادهم، وكان وفد من أفريقيا الشرقية قد قدم إلى عمان مستنجداً بحاكم عمان يومئذٍ (سيف بن سلطان) طالباً منه طرد البرتغاليين من بلادهم أسوة بما فعلوه في عمان، فكان لاستجابة الحاكم العماني وقع كبير في نفوس الأفارقة الأمر الذي عزز من الصلات بين الجانبين كما أسهم هذا الأمر في تشجيع التجار العمانيين كثيراً على التجارة مع شرق أفريقيا، علماً بأن أعداداً ليست بالقليلة من التجار العمانيين كانت في شرق أفريقيا قبل هذه الأحداث(٤٤) .

وهكذا أصبح الوجود العماني محبباً في شرق أفريقيا، لاسيما وأن غالبية العمانيين في شرق أفريقيا كانوا تجاراً يعملون على ازدهار الاقتصاد وتطور التجارة هناك .

وعندما تولى السلطان سعيد مقاليد الحكم في عمان تطلع برؤية التاجر إلى شرق أفريقيا، فهو الذي كان يردد دائماً أمام زائريه بأنه "لست إلا تاجراً"(٤٥) .

فنزل لأول مرة زنجبار عام ١٨٢٨م وقد أدرك للوهلة الأولى أهمية موقع زنجبار وإمكانية نجاحه كمركز تجاري هام في المنطقة، لذلك، بذل جهوداً جبارة في سبيل أن تصل زنجبار إلى المركز المرموق في عالم التجارة، إذ وضع الترتيبات بنفسه لتطور التجارة في زنجبار وازدهارها، ومن أهمها اتخاذ زنجبار عاصمة ثانية لبلاده وذلك في عام ١٨٣٢م والإقامة فيها . هذا القرار للسلطان سعيد أدى إلى نقل مقر حكمه وسلطته من مسقط إلى زنجبار أي أنه بدأ يحكم عمان من شرق أفريقيا بدل أن كان يحكم شرق أفريقيا من عمان .

وقد اختار السلطان سعيد زنجبار بالذات لعدة اعتبارات بالرغم من أن جزر ممباسا وكلوا وباتا كانت في ذلك الوقت أكثر أهمية من زنجبار لكنه آثر زنجبار على غيرها من الجزر لإدراكه بأنها تحظى بموقع مهم ومتميز وأن

لديها إمكانيات ممكن أن تحولها إلى مركز تجاري كبير في عموم شرق أفريقيا وأن لديها فرصاً عديدة للتجار، كما أنها ستصبح يوماً مركزاً هاماً لتجمع وتوزيع مختلف البضائع التي تأتي من الداخل إلى الساحل(٤٦)، فضلاً عن إدراكه بأن زنجبار تحمل مواصفات مغرية للتجار دولاً وأفراداً، وذلك لتمتعها بموانئ عميقة تصلح لرسو السفن الكبيرة والضخمة كما أن لديها موارد لا تنضب من مياه الشرب النقية التي لا مثيل لها على طول الساحل الأفريقي بأكمله وأن ذلك سيكون سبباً في جذب الكثير من السفن المارة بالمنطقة .

ولنفس الأسباب المتقدمة الذكر اتخذ السلطان سعيد من زنجبار مقراً لحكمه وعاصمة ثانية لعمان(٤٧)، وقد تم رفع العلم الأحمر القاني على مباني زنجبار وعموم مناطق شرق أفريقيا .

ولا ننسى في هذا الصدد وجود دوافع وأسباب أخرى لقرارات السلطان سعيد بهذا الشأن منها شخصية كمناخ زنجبار المعتدل والذي يختلف كثيراً عن مناخ مسقط الحار جداً فضلاً عن ابتعاده عن الاضطرابات السياسية سواء الداخلية منها أو التي كانت قائمة يومئذٍ في عموم منطقة الخليج العربي .

لقد بذل السلطان سعيد جهوداً مكثفة من أجل تحويل زنجبار إلى عاصمة متميزة ومهمة لبلاده عمان، وذلك بإقدامه على زراعة محصول القرنفل هناك وقد شجعه على ذلك تربة زنجبار الخصبة، إذ جرب السلطان سعيد زراعة محصول القرنفل في زنجبار منذ قدومه إليها، وقد نجحت تجربته نجاحاً منقطع النظير وأتت ثمارها بينما فشل الآخرون الذين حاولوا قبله تجربة زراعة القرنفل في شرق أفريقيا أمثال الفرنسيين .

والواقع أن نجاح زراعة محصول القرنفل في زنجبار كان أحد الأسباب الرئيسية في ازدهار مركز زنجبار التجاري، حيث بدأ هذا المركز يزود العالم بهذا المحصول سنوياً(٤٨) .

ومن الجهود الأخرى للسلطان سعيد والتي أدت إلى نجاح وتألق مركز زنجبار التجاري هي العمل على فرض سيطرته على جميع مناطق شرق أفريقيا وإعادة اتصالها بالعالم الخارجي بعد أن كانت مناطق متفرقة ومجهولة(٤٩) .

كما أقدم السلطان سعيد على إقامة أفضل العلاقات التجارية مع المناطق القريبة والمحيطة بالمركز زنجبار من أجل أن يتمتع هذا المركز بالأمن والاستقرار والذي عادة ما يكون هذا الأمر سبباً رئيسياً في جذب التجار إليه، فضلاً عن توسيع شبكة علاقاته التجارية مع دول العالم وخاصة الكبرى منها أمثال بريطانيا وفرنسا، وكذلك فتح علاقاته التجارية المتميزة والجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ حدد السلطان سعيد أمريكا في مزاولة تجارتها مع عمان من خلال مركز زنجبار التجاري فقط، وقد عاتب الرئيس الأمريكي يومئذٍ (فيللمور) السلطان سعيد على ذلك حيث بعث إليه برسالة ذكر فيها بأن أمريكا تفتح جميع موانئها للسفن العمانية بينما أنتم تحددون للسفن الأمريكية ميناءً واحداً فقط وهو ميناء زنجبار (٥٠) .

ومن الجدير بالذكر أن السلطان سعيد كان موفقاً في اختيار زنجبار كمركز تجاري مهم لبلاده عمان، وقد بذل الجهود الكبيرة من أجل نجاح هذا الاختيار، وبالفعل، فقد تحولت زنجبار قبيل نهاية عهده من مجموعة أكواخ صغيرة إلى أضخم وأهم مدينة على ساحل شرق أفريقيا، الأمر الذي شجع الكثير من العمانيين والعرب على الاستيطان فيها(٥١) .

كما تحول محصول القرنفل فيها إلى محصول نقدي أخذ يدر أرباحاً طائلة للدولة العمانية ويعَدُّ اليوم عماد الإنتاج في شرق أفريقيا، إذ أسس السلطان سعيد إبان عهده العديد من المزارع الكبيرة في شرق أفريقيا(٥٢) .

ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن السلطان سعيد عندما شعر بأن جهوده قد أثمرت في زنجبار، وقد تحقق له النجاح الباهر فيها، عند ذلك بدأ يتعلق بهذه

المنطقة فقضى معظم سنوات حكمه فيها . وكثيراً ما كان يتمنى أن توافيه المنية ويدفن في زنجبار، هذا وقد تحققت له هذه الأمنية إذ وافته المنية وهو في طريقه من عمان نحو زنجبار في التاسع عشر من شهر أكتوبر (تشرين الثاني) عام ١٨٥٦م، حيث دفن هناك، وقد قابله أهالي زنجبار بالوفاء حيث حزن الجميع وعلقت الأعلام السود على كل دار في زنجبار لأنه كان السبب في رخاء بلادهم وتحسين مستواهم المعيشي واستقرارهم السياسي فضلاً عن تعامله مع الجميع على قدم المساواة دون تفريق أو تمييز[٥٣] .

ثالثاً : مركز صحار التجاري :

يعد مركز صحار التجاري من المراكز التجارية العمانية المهمة خلال عهد السلطان سعيد وهو يملك إرثاً تاريخياً بعيد المدى، إذ يرجع تاريخ وجوده كميناء ومركز تجاري هام إلى الألف الثالث قبل الميلاد[٥٤] .

كانت صحار التي تقع إلى الشمال الغربي من العاصمة مسقط إحدى أسواق العرب السنوية قبل الإسلام، وكان سوق صحار يقام في اليوم الأول من شهر رجب ويستمر لمدة خمسة أيام، ولدى ظهور الإسلام أضحت صحار مركزاً رئيسياً للتجارة وقد اشتهرت بنسج الثياب تلك التي انتشرت في عموم الجزيرة العربية منذ القرن الأول للهجرة . ويذكر لنا (الواقدي) في غزوة الحديبية عام ستة للهجرة : "بأن خرج رسول الله ﷺ من المدينة يوم الاثنين فاغتسل في بيته ولبس ثوبين من نسيج صحار"[٥٥] .

كما وصف المقدسي المركز التجاري صحار بأنه كان المدخل للصين والمر إلى الشرق والعراق واليمن[٥٦] .

والواقع، أن أهمية مركز صحار التجاري خلال الحقب التاريخية المختلفة ناجمة عن موقعه الاستراتيجي المهم واعتماد تجارته بالدرجة الأولى على تجارة

التوزيع، فضلاً عن خصوبة تربة صحار زائداً أنها كانت العاصمة لعمان لفترة طويلة من الزمن، كما أنها أصبحت مقراً لولاية أحمد بن سعيد مؤسس سلاسة البوسعيد التي مازالت تحكم عمان ليومنا هذا.

أما صحار خلال حكم السلطان سعيد فلم تعد العاصمة السياسية للبلاد كما كانت في العهود السابقة، حيث انتقلت العاصمة في عهد السلطان سعيد إلى مسقط وزنجبار ولكن صحار احتفظت بطابعها الدولي كعاصمة اقتصادية لعمان خلال حكم السلطان سعيد، كما احتفظت بمواصفات المركز التجاري المرموق في البلاد والمنطقة، حيث ظل موقعها متميزاً إذ ربط صحار بسواحل أفريقيا والهند والشرق الأقصى فضلاً عن تربتها الخصبة جداً ومياهها النقية وزراعاتها الكثيفة(٥٧).

لقد بذل السلطان سعيد أيام حكمه لعمان جهوداً كبيرة من أجل تطوير مركز صحار التجاري وذلك من خلال إجراء التسهيلات التجارية وتواجد السفن الكبيرة من أجل الحماية واستتباب الأمن علاوة على إقدامه على تخفيض التعرفة الجمركية وإقامة أفضل العلاقات التجارية مع العديد من دول العالم والتي أدت إلى إثراء هذا المركز وازدهاره، كما أدت إلى أن يزدحم هذا المركز والميناء التجاري بالسفن التجارية من مختلف الجنسيات والتي كانت تحمل العديد من السلع سواء المصدرة منها أو المستوردة، يصحب ذلك تزويد المركز للسفن المارة به أو المتوقفة فيه بالإمدادات المائية العذبة والفواكه، كما كان مركز صحار التجاري يقوم بتصدير بعض المنتجات ومن أهمها النحاس العماني المتميز بجودته الفائقة، كما كانت ترسو فيه السفن التجارية العملاقة والتي كانت تنقل مختلف السلع والبضائع من صحار نحو العالم(٥٨).

في ختام هذا المحور لابد من القول بأن المراكز التجارية التي تقدم شرحها لم تكن هي المراكز التجارية الوحيدة في عمان خلال عهد السلطان سعيد وإنما كان هناك العديد من المراكز التجارية الأخرى والمنتشرة على طول السواحل العمانية بشطريها الآسيوي والأفريقي إلا أنها جميعاً لا ترقى إلى مصاف المراكز

التجارية التي قد ورد شرحها آنفاً، وإنما هي مراكز ثانوية من حيث الأهمية التجارية والعوائد الاقتصادية للبلاد أمثال مطرح وصور وظفار وممباسا وغيرها .

الاستنتاجات

توصلنا من خلال البحث إلى ما يلي :

١ — كان الاهتمام الأول للسلطان سعيد بن سلطان خلال فترة حكمه لعمان هو العمل على تطوير التجارة في عمان فقد كان يفضل التجارة على أي شيء آخر، وكان كثيراً ما يردد أمام زائريه مبتسماً "لست إلا تاجراً"(٥٩) .

٢ — كان اهتمام السلطان سعيد الشديد بالتجارة وخبرته فيها وفراسته قد دفعه إلى إلحاق شرق أفريقيا بدولته عمان واختيار زنجبار عاصمة ثانية لحكمه ومركزاً تجارياً مهماً، وقد شجعه مناخ زنجبار المعتدل وتربتها الخصبة على إدخال زراعة القرنفل في شرق أفريقيا والاتجار بهذا المحصول ذي المردود الاقتصادي الكبير للبلاد .

٣ — ومن أجل تطور التجارة في عمان وازدهارها، أقدم السلطان سعيد على إقامة أفضل العلاقات التجارية مع كبرى الدول في العالم مثل بريطانيا وفرنسا وأمريكا فضلاً عن الدول الصغرى ودول المنطقة إذ كان كثيراً ما يفضل العلاقات التجارية على العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول رغبة منه في دفع التجارة في عمان نحو التقدم والانتشار، وهذا هو ما حصل بالفعل للتجارة في عمان خلال عهده حتى لقبت عمان في عهده بـ (الإمبراطورية التجارية)(٦٠) .

دكتور فاضل محمد الحسيني
جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات

٣٢ — عمان في أمجادها البحرية، سلسلة تراثنا، العدد الثامن، الطبعة الثالثة، عمان، ١٩٩٤م، ص٥٩ .

٣٣ — عمان في التاريخ، مصدر سابق، ص٥٢٠ .

٣٤ — جريجو ريف، سيرجي، عمان في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مجلة الوثيقة، العدد ٤١، السنة ٢٠٠٢م، البحرين، ص١٥٩ .

٣٥ — عمان في التاريخ، مصدر سابق، ص.ص٥٠٧-٥١٦ .

٣٦ — **Malcolm, Marine Records, Vol. 891, August 15, 1790, Report on the Commerce of Arabic and Persia by Samuel Monesty and Harford Jones.**

٣٧ — هولي، مرجع سابق، ص١٨٧ .

٣٨ — **Miles, OP.CIT, P.334.**

٣٩ — المعمري، مصدر سابق، ص١١ .

٤٠ — عمان في التاريخ، مصدر سابق، ص٥٠٧ .

٤١ — روث، مصدر سابق، ص١١٥ .

٤٢ — قاسم، مصدر سابق، ص٨٣ .

٤٣ — هولي، مرجع سابق، ص٤٣ .

٤٤ — روث، مصدر سابق، ص٩ .

٤٥ — فيليبس، مصدر سابق، ص١٢٦ .

٤٦ — المعمري، مصدر سابق، ص٧٣ .

٤٧ — بن حبيب، مصدر سابق، ص٢٥ .

٤٨ — روث، مصدر سابق، ص.ص١١٧-١١٨ .

٤٩ — فيليبس، مصدر سابق. ص١٤٢ .

٥٠ — **Sanger, R., The Arabian Peninsula, New York 1924, P. 188.**

٥١ — المعمري، مصدر سابق، ص٧٤ .

٥٢ — هولي، مرجع سابق، ص٤٣ .

٥٣ — روث، مصدر سابق، ص١٣٣ .

٥٤ — بن حبيب، مصدر سابق، ص٣ .

٥٥ — العاني، عبد الرحمن عبد الكريم،دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية، الطبعة الثانية، عمان ١٩٨٦م، ص١٩ .

٥٦ — بن حبيب، مصدر سابق، ص١٧ .

٥٧ — هولي، مصدر سابق، ص١٨٣ .

٥٨ — بن حبيب، مصدر سابق، ص١٧ .

٥٩ — فيليبس، مصدر سابق، ص١٢٠ .

٦٠ — هولي، مصدر سابق، ص١٧٦ .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع المحلية والعربية والمعربة :

١ — جريجو ريف، سيرجي، عمان في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مجلة الوثيقة، العدد ٤١، السنة ٢٠٠٢، البحرين .

٢ — بن حبيب، مال الله بن علي، ملامح من تاريخ عمان، ترجمة محمد محمد كامل، عمان بدون تاريخ .

٣ — روث، رودلف سعيد، ، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١-١٨٥٦م، ترجمة حسيب القيسي، البصرة ١٩٨٣م .

٤ — العاني، عبد الرحمن عبد الكريم، دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية، الطبعة الثانية، عمان ١٩٨٦م .

٥ — عمان في أمجادها البحرية، سلسلة تراثنا، العدد الثامن، الطبعة الثالثة، عمان ١٩٨٦م .

٦ — عمان في التاريخ، مجموعة البحوث التي ألقيت في ندوة "عمان في التاريخ" التي انعقدت في العاصمة مسقط عام ١٩٩٤م، سلطنة عمان ودار إميل للنشر المحدودة، لندن ١٩٩٥م .

٧ — فيليبس، وندل، تاريخ عمان ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة الرابعة، عمان ١٩٩٤م .

٨ — قاسم، جمال زكريا، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠-١٩١٤م، الكويت ١٩٧٤م .

٩ — لوريمر، جون جوردون، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان أمير قطر، بيروت ١٩٧٠م .

١٠ — المعمري، أحمد حمود، عمان وشرق أفريقيا، ترجمة محمد أمين عبد الله، عمان ١٩٧٩م .

١١ — هولي، دونالد، عمان ونهضتها الحديثة، ترجمة فؤاد حداد وعادل صلاحي، لندن ١٩٧٧م .

١٢ — أبو ياسين، سمير محمد علي، العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨–١٨٥٦م، البصرة ١٩٨١م .

ب – المصادر والمراجع الأجنبية :

١ — الوثائق :

Malcolm, Marine Records, Vol. 891, August 15, 1790, Report on the Commerce of Arabic and Persia, by Samuel Monesty and Harford Jones.

٢ — الكتب :

A - Coupland, R, East Africa and it`s Invaders, from the Earliest Times to the Death of Sayyid Said in 1856, London 1945.

B - Coupland R. The Exploitation of east Africa, 1856-1890, London.

C - Miles, S.B., Countries and Tribes of the Persian Gulf, London 1966.

D - Sanger, R., The Arabian Peninsula, New York 1924.

AL WATHEEKAH

THE DOCUMENT
A REFEREED HISTORICAL PERIODICAL
BY H.D.C. OF KINGDOM OF BAHRAIN
AL-MUHARRAM 1431 H - JAN. 2010
ISSUE No. 57 – 29th YEAR

الثمن ديناران